

يُجيز تعديته بمعنى آخر بيّنه بقوله: « . . . إلا أن تريدُ أن الماء خالط أجزاء الشارب له، وحصلت من الشرب صفة في الشارب، فيجوز حينئذٍ كما قال سبحانه: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ وعلى هذا يقال: أشربت الخبز اللبن، لأن شرب الخبز للبن والماء ليس كُشرب زيد له (١)» .

وقد مثل لما يدخل تحت هذا الأصل بطعم زيد الخبز وأطعمته، وبلع وشمّ وسَمِعَ، وقد وجدنا أصله في المتعدّي غير مطرد، يقول مثلاً في: لبس الثوب، وألبسه إياه: « . . . الفعل - وإن كان متعدياً - فحاصل معناه في نفس الفاعل، كأنه لم يفعل بالثوب شيئاً، وإنما فَعَلَ بنفسه، ولذلك جاء على فَعَلَ في مقابلة عَرَى (٢)» .

وقد منع أن يعدّي أكل، لانه قد تخلف فيه شرطه، فالفعل ظاهر أثره في المفعول لم تحصل منه في الفاعل صفة خفية، ومع ذلك وجدته معدّي، جاء في تاج العروس: «وأكله الشيء إيكالاً: أطعمه إياه». وعلى الرغم من ذلك فهي محاولة ذات قيمة لمن أراد أن يتبين خصائص الأفعال المتعدّية. هذا وقد عرض أبوحيان مذهب السهيلي في النقل عرضاً غير واضح خالطاً بين أصليه في اللازم والمتعدّي. الفرق بين التعدية بالهمزة والباء:

ومن المعانى التي تأتي لها الباء التعدية، وجهور النحاة متفقون على أنها والهمزة سواء في إفادة التعدية، أعنى تصيير الفاعل مفعولاً، ولكن السهيلي يفرق بينهما، فهو يرى أن الباء تعطى مع التعدية معنى المشاركة، يقول: «تسامح النحويون أيضاً في الباء والهمزة، وجعلوهما بمعنى واحد في حكم التعدية، ولو كان ما قالوه أصلاً لجاز في أمرضته: مَرَضْتُ به، وفي أسقمته أن تقول: سَقِمْتُ به، وفي أعميته

(١) م . ٣٢٩ .

(٢) م . ٣٢٧ .